

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

النشرة 189

حزيران 2022

التقارير الرئيسية

في السادس عشر من أيار، افتتح بنك الاستثمار الأوروبي رسمياً مكتبه الأول في فلسطين، مع تأكيده على تقديم الدعم لعدة مشاريع، بما فيها أكبر دعم على الإطلاق للاستثمار التجاري الفلسطيني أعلنت وزارة المالية الفلسطينية في 31 أيار عن توفير أكثر من 400 فرصة عمل ضمن «برنامج الصندوق الاستثماري للتمويل المشترك»، الممول من البنك الدولي.

بلغ مؤشر القدس 644.8 نقطة في آخر يوم تداول للأسهم في شهر أيار 2022، ليسجل بذلك ارتفاعاً بنحو 6.2%.

اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدات الدولية

في 10 أيار، انعقد الاجتماع نصف السنوي للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدات الدولية (AHLC)¹ في بروكسل للنظر في الاحتياجات التمويلية في فلسطين ولإقتراح خطوات سياساتية لإرشاد السلطة الوطنية الفلسطينية لسبيل الخروج من أزمتها المالية المستمرة.² استضاف الاجتماع الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي ووزير خارجية النرويج بمشاركة مسؤولين من السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية إلى جانب لفييف من ممثلي الدول المانحة.³ خلال الاجتماع قدمت السلطة الوطنية الفلسطينية خطة إصلاح شاملة مكونة من إحدى وعشرين خطوة، داعية الدول المانحة إلى دعم مساعيها والتعاون مع المنظمات الدولية.⁴ كما استعرضت اللجنة تقرير صندوق النقد الدولي وهو الأول منذ عام 2018 - والتقارير الدورية الصادرة عن البنك الدولي، والأمم المتحدة، ومكتب الرباعية، حيث عرضت هذه التقارير تقييماً للاقتصاد الفلسطيني وأبرزت التحديات التي تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية. ركزت مباحثات حزم السياسة على إنشاء إطار كلي/مالي متوسط الأجل للإصلاح بدلاً من نهج إدارة السيولة قصير الأجل.

الوضع الاقتصادي

أظهرت التقارير أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من أزمة، وأن الناتج المحلي الإجمالي لن يسترجع مستويات ما قبل تفشي الجائحة حتى نهاية 2023 - وذلك في عملية تستغرق ثلاث سنين للتعافي من صدمة حدثت في سنة واحدة.⁵ فبعد انكماش الاقتصاد بنسبة 11.3% عام 2020، بلغ معدل النمو 7.1% عام 2021 بسبب ارتفاع الاستهلاك في الضفة الغربية، في حين كان تعالي قطاع غزة أبطأ (3.4%) جراء عدوان أيار 2021. ولا تزال معدلات البطالة مرتفعة (26%) والفقر أخذ في الارتفاع. كما وتفاقم الوضع نتيجة زيادة أسعار الغذاء والوقود جراء الحرب الروسية-الأوكرانية، حيث يعاني زهاء 1.8 مليون شخص في فلسطين من انعدام الأمن الغذائي؛ 1.1 مليون شخص منهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد -معظمهم في قطاع غزة.

تراجع مساعدات الجهات المانحة

رغم ضعف الاقتصاد الفلسطيني، واصلت المساعدات تراجعها لتصل أدنى مستوياتها خلال العقدين الماضيين لنحو 1.8% فقط من الناتج المحلي الإجمالي عام 2021، مقارنة بأعلى مستوى والبالغ 27% في عام 2008.⁶ شهد السادس عشر من أيار إعلان الاتحاد الأوروبي عن منح 25 مليون يورو مساعدات إنسانية لتلبية الاحتياجات الأساسية للفئات المستضعفة من الفلسطينيين والفلسطينيات في الضفة الغربية وقطاع غزة مع التركيز على الصحة والتعليم.⁷ قبل هذا الإعلان، تم تأخير جزء كبير من مساعدات الاتحاد الأوروبي المخصصة إلى فلسطين - نحو 215 مليون يورو - منذ عام 2021؛ حيث قيد الاتحاد هذه المساعدات بإجراء تغييرات مُعددة على المنهاج الفلسطيني. أسفر تعليق المساعدات عن مخاطر كبيرة على صعيد القطاعات والخدمات الحيوية، بما في ذلك قطاع الرعاية الصحية في القدس الشرقية وتأخر التحويلات النقدية للأسر الفقيرة. في 21 حزيران، تم توقيع اتفاقية المساعدات المؤجلة في حفل ترأسه رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، محمود عباس، ومن المتوقع صرف الأموال قريباً.⁸ في هذه الإثناء خفض الاتحاد الأوروبي دعمه المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بنسبة 40% للفترة الممتدة بين 2022 و2024 من 135 مليون دولار إلى 82 مليون دولار.⁹

الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية

على الرغم من جهود ضبط المالية العامة التي تبذلها السلطة الوطنية الفلسطينية - التي خفضت الحجم النسبي لعجز الموازنة (قبل المنح) من 21% من الناتج المحلي الإجمالي في 2006 إلى 7% عام 2021 - لا يزال العجز المالي

1 تأسست لجنة الارتباط الخاصة في تشرين الثاني 1993 وكلفت بعدة مهام، أبرزها تنسيق إيصال المساعدات الدولية إلى الفلسطينيين والفلسطينيات والسلطة الفلسطينية. تعقد اللجنة عادة مرتين في السنة متخذة من نيويورك أو بروكسل مكاناً لانعقادها - في الغالب.
2 https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2022/05/AHLCCHAIRSUM_100522.pdf 2
3 <https://bnews.ps/ar/node/189033>
4 <http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/news/details/52011> 4
5 https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2022/05/AHLCIMFRPT_100522.pdf 5
6 https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2022/05/WBAHLRCRPT_100522.pdf 6
7 https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_22_3052 7
8 <https://bit.ly/3bthyTv> 8
9 <https://bit.ly/3HFuphu> 9

كبيراً،¹⁰ ومن المتوقع أن تصل نسبة العجز (قبل المساعدات) إلى 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022.¹¹

أسفرت الفجوة التمويلية في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية عام 2021 عن تراكم المزيد من المتأخرات لصندوق التقاعد، والموردين، والمقاولين، والموظفات والموظفين العموميين، وللقطاع الخاص بشكل عام.¹² يقدر صندوق النقد الدولي هذه المتأخرات بـ 28.4% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021؛ ويصل إجمالي الدين العام الداخلي والخارجي إلى نحو 49.3% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021 بعد أن كان 34.5% عام 2019. يقدر صندوق النقد الدولي أيضاً أنه في حال الاستمرار بنفس النهج ستتجاوز نسبة الدين العام نصف الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط. في ظل محدودية خيارات الاقتراض المحلي أو تعزيز الإيرادات، فإن التزايد المطرد للعجز سيؤدي إلى ارتفاع الدين العام—من المتوقع أن يصل إلى 65% من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية عام 2027.¹³

شكل انكشاف البنوك المباشر للسلطة الوطنية الفلسطينية نحو 21% من إجمالي قروض القطاع المصرفي المحلي في نهاية عام 2021 (أي نحو 11% من الأصول أو 111% من رأس المال/حقوق الملكية—وهي نسبة أعلى من الحد الاحترازي غير الرسمي 100%). يُضاف لذلك القروض المقدمة لموظفي وموظفات السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي تشكل 16% من إجمالي قروض القطاع المصرفي (8% من الأصول) وتدرج ضمن الانكشاف غير المباشر، علماً أنه تمّ المزيد من مواطن الانكشاف غير المباشر من خلال القروض المُقدمة لموردي السلطة الوطنية الفلسطينية.

مُحركات الأزمة

حددت التقارير التي عُرضت في اجتماع اللجنة جُملة من القضايا البارزة التي تساهم في الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية:

1. فاتورة الأجور المتزايدة: إن استقرار الوظائف الحكومية والزيادات السنوية الإلزامية على رواتب الموظفين/ات تجعل من الوظائف في قطاع العام خياراً جذاباً. تعتبر فاتورة رواتب القطاع العام في فلسطين أعلى بكثير من المتوسط في الاقتصادات المماثلة في المنطقة (حيث تشكل نحو 13% من الناتج المحلي الإجمالي)، فضلاً عن أنها نمت بنسبة 13.2% عام 2021.¹⁴ بهذا الصدد، التزمت السلطة الوطنية الفلسطينية خلال اجتماع اللجنة بتخفيض فاتورة الأجور إلى 70% من الإيرادات عام 2022 وضمن معايير الممارسات الرشيدة بحلول نهاية عام 2023، عدا عن عملها مع البنك الدولي لتحقيق إصلاح شامل لنظام التوظيف العام.¹⁵

2. عدم فعالية نظام الصحة العام: إن الإنفاق على الصحة العامة أخذ بالازدياد على حين أن قدرات نظام الصحة العامة تتسم بالتدني. تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية مع البنك الدولي على بناء خطط إصلاحية للسيطرة على التكاليف المتعلقة بالتحويلات الصحية إلى مقدمي خدمات الرعاية الصحية الإسرائيليين أو الفلسطينيين من القطاع الخاص إلى جانب النظر في خيارات إصلاح نظام التأمين.¹⁶ يشكل الاستثمار في نظام الصحة العامة والقيام بإصلاحات شاملة في هذا المضمار هدفاً طويلاً الأجل.

3. ارتفاع تكاليف نظام التقاعد: تستكشف السلطة الوطنية الفلسطينية خيارات إصلاح نظام التقاعد بغية تنظيم التحويلات إلى صندوق التقاعد. يوصي البنك الدولي بإصلاحات نحو زيادة سن التقاعد وتعديل مستوى المعاش التقاعدي ليتماشى مع الممارسات الدولية.

4. صافي الإقراض وتسرب الإيرادات في المنطقة (ج)، والقدس الشرقية، وقطاع غزة: أسفر صافي الإقراض عن أكثر من 370 مليون دولار من الإعانات الحكومية السنوية غير المصوّدة أو مخطط لها للهيئات المحلية. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من إنفاق السلطة الوطنية الفلسطينية لرهاء ثلث موازنتها على قطاع غزة والقدس الشرقية إلا أنها لا تُحصّل أي إيرادات تقريباً من هذه المناطق. بالمثل وبينما تُحصّل الإدارة المدنية الإسرائيلية الإيرادات المحلية في المنطقة (ج)، فإنها لا تحولها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية وفق الأصول المرعية بموجب اتفاقية أوسلو لعام 1995. السماح للشركات

الفلسطينية بالوصول إلى المنطقة (ج) كفيلاً بزيادة إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية بنسبة 6% من الناتج المحلي الإجمالي.¹⁷

تعكف السلطة الفلسطينية على استكشاف سبل لمعالجة إشكالية صافي الإقراض؛ مع ذلك، فإن الإصلاحات اللازمة على صعيد نظام التحويلات المالية بين الحكومة وهيئات الحكم المحلي تستدعي تعاوناً من الحكومة الإسرائيلية—الأمر الذي نُوقش سابقاً في اجتماعات لجنة الاتصال المخصصة.¹⁸ تشمل المواضيع التي تحتاج إلى تعاون من الحكومة الإسرائيلية أيضاً توسيع تنفيذ نظام ضريبة القيمة المضافة عبر البوابة الإلكترونية، والتفاوض بشأن رسوم عبور الحدود والاستيراد، والتعاون في مشاريع البنية التحتية للمياه، والحصول على تصاريح لمشاريع الطاقة المتجددة في الضفة الغربية، وتخصيص طيف لخدمات الجيلين الرابع والخامس من الإنترنت في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتطوير الفرص التجارية عبر جسر الملك حسين، وغيرها.²⁰ هذه ليست سوى جزء من القنوات المختلفة لتسرب المال الفلسطيني (إلى الخزينة الإسرائيلية)، التي يقدرها تقرير حديث صدر عن الأمم المتحدة بمتوسط يصل إلى 306 مليون دولار سنوياً بين عامي 2011 و 2010.²¹ في المقابل لم تبدي الحكومة الإسرائيلية اهتماماً بمعالجة هذه القضايا المالية رغم نقاشها مراراً في اجتماعات اللجنة على مدار السنوات الماضية.

سيناريوهات الإصلاح

عبر صندوق النقد الدولي عن أهمية الإصلاح من خلال تقديم ثلاثة سيناريوهات مُحاكاة لنواتج النمو والديون:

1. في حالة عدم إنجاز أي إصلاحات: من المتوقع أن ينخفض النمو السنوي إلى 2% على المدى المتوسط.

2. في حالة الإصلاح الجزئي (من طرف السلطة الفلسطينية وحدها): فسيتقارب النمو الاقتصادي إلى 3.5% والدين العام (بما في ذلك المتأخرات) سيرتفع تدريجياً إلى 56% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2027.

3. في حالة تحقيق الإصلاح الكامل—أي من السلطة الوطنية الفلسطينية وبالتعاون مع إسرائيل لتحسين الحركة والوصول وحل معظم مشاكل التسرب المالي بين الحكومة وهيئات الحكم المحلي—سيرتفع معدل نمو الاقتصاد تدريجياً إلى 6% وسيعود الدين العام إلى مستويات ما قبل 2020. إلا أن تحقيق هذه الإصلاحات يتطلب من الجهات المانحة زيادة الدعم مما هو عليه الآن والذي يُعد في أدنى مستوياته تاريخياً.

تتفق التقارير المختلفة المقدمة إلى لجنة الاتصال المخصصة أن الخطوات الاقتصادية—على أهميتها وضرورتها—ليست كافية لعلاج الأزمات العديدة التي تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية أو حتى لإرساء الأسس اللازمة للعودة لمسار المفاوضات ذات المغزى لحل النزاع.²²

بنك الاستثمار الأوروبي

في السادس عشر من أيار، افتتح بنك الاستثمار الأوروبي رسمياً مكتبه الأول في فلسطين، مع تأكيده على تقديم أكبر دعم على الإطلاق للاستثمار التجاري الفلسطيني، وهو أول تمويل مخصص للاستثمار التجاري بتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي في قطاع غزة وتعاون جديد مع منظمة الصحة العالمية لتحسين الصحة العامة.²³ وسيكون مقر المكتب الجديد في ممثلة الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة في القدس. وأشار ويرنر هوير، رئيس بنك الاستثمار الأوروبي، إلى أن التواجد المحلي لبنك الاستثمار الأوروبي سيعزز أثر الدعم المالي والفني لبنك الاستثمار الأوروبي والمشاركة مع الشركاء الفلسطينيين والأوروبيين والدوليين.

دعم استثمارات الأعمال التجارية

أطلق بنك الاستثمار الأوروبي ثلاثة برامج جديدة لتمويل الأعمال مع الاتحاد الأوروبي، وسلطة النقد الفلسطينية، وبنك القاهرة عمان - فلسطين.

تبلغ قيمة البرنامج الأول 192 مليون دولار مُخصصة لتمويل الأعمال التجارية

<https://bit.ly/3HAbBQU> 17

https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2022/05/WBAHLRCRPT_100522.pdf 18

19 راجع النشرة الاقتصادية العدد 183 لمزيد من التفاصيل.

20 لمزيد من التفاصيل راجع النشرة الاقتصادية العدد 183 <https://bit.ly/30dImGY>

<https://bit.ly/3Nnzf4p> 21

22 المصدر السابق.

<https://bit.ly/3xUkHo6> 23

10 المصدر السابق.

<https://bit.ly/3QxheDv> 11

https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2022/05/AHLCCIMFRPT_100522.pdf 12

13 المصدر السابق.

14 المصدر السابق.

https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2022/05/AHLCCCHAIRSUM_100522.pdf 15

<http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/news/details/52011> 16

الخاص لخلق وظائف جديدة ومستدامة، لا سيما للنساء والشباب والفئات المُستضعفة الأخرى. يتم تقديم منحة يمكن أن تصل إلى 30% من استثمار رأس المال للمشروع، بيد أن هذه المنح غير متاحة سوى للاستثمارات التي يزيد حجمها عن مليون دولار في قطاعات مثل الصناعات الخفيفة، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات، والقطاعات التي تعتمد على التكنولوجيا، والطاقة النظيفة والسياحة.

نجح البرنامج بحشد أكثر من 30 مليون دولار من استثمارات القطاع الخاص على مدى السنوات الأربع الماضية، بما في ذلك:

- قطاعات الطاقة: دعم برنامج الصندوق الاستثماري للتمويل المشترك تنفيذ أنظمة الطاقة الشمسية لتوليد طاقة إجمالية قدرها 7 ميغاوات على أسطح المصانع والمباني في مدينة غزة الصناعية؛ وقد ساعد ذلك في تقليل تكاليف الكهرباء بنسبة 25% مقارنة بالموارد التقليدية، كما ودعم تنفيذ أنظمة الطاقة الشمسية على أسطح 400 مدرسة حكومية في فلسطين، بطاقة إجمالية تبلغ حوالي 35 ميغاوات، بهدف تلبية احتياجات المدارس من الكهرباء وتوليد طاقة نظيفة وخضراء.
- الزراعة والصناعات الزراعية: دعم برنامج الصندوق الاستثماري للتمويل المشترك خمسة مشاريع اقتصادية مختلفة، بما في ذلك: توفير معدات لمعالجة مياه الصرف الصحي ومشروع أول مسلخ آلي للدواجن في قطاع غزة بمساحة إجمالية قدرها 2070 متر مربع. تشمل الاستثمارات المدعومة أيضا «مزرعة دالية» لإنتاج العنب الخالي من البذور في البيوت البلاستيكية، ومشروع لإنتاج الحليب والأجبان في قطاع غزة (من المتوقع أن يوفر 125 فرصة عمل)، ومصنع للمخللات في شمال الضفة الغربية من المفترض أن يُصدر 4000 طن من المخللات على مدى السنوات الخمس المقبلة. يُضاف لذلك مشروع نظام الري المركزي الزراعي في طوباس شمالي الضفة الغربية، الذي سيستخدم الطاقة الشمسية لدعم ري 1000 دونم من محاصيل الخيار، والبطاطس، والطماطم، والباذنجان والبصل، ومن المتوقع أن يخلق أكثر من 200 فرصة عمل في المناطق الريفية المهمشة.
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تم دعم مشروعين - تركيب شبكات إنترنت حديثة في المناطق الريفية والنائية في قطاع غزة، وتطوير البنية التحتية للألياف الضوئية في الضفة الغربية لتسهيل الوصول إلى الإنترنت وتحسين جودته.
- الصناعات الخفيفة: تم دعم مشروعين ضمن هذا النطاق - مشروع في قطاع غزة لإنتاج الأدوية البيطرية ومشروع آخر في الضفة الغربية لإنتاج الأواني الزجاجية بمختلف أنواعها.

تشمل الأدوات المالية الأخرى التي يتضمنها مشروع التمويل بهدف خلق فرص عمل: سندات الأثر الإنمائي ومنح مناظرة لخلق التناغم في النظام البيئي. تعمل سندات الأثر الإنمائي على مناظرة المستثمرين ذوي الدوافع الاجتماعية مع منظمات تنمية القوى العاملة ذات الأداء الرصين والوازن للحد من البطالة في صفوف الشباب.³⁰

التداول في شهر أيار

بلغ مؤشر القدس 644.8 نقطة في آخر يوم تداول للأسهم في شهر أيار 2022، ليسجل بذلك ارتفاعا بنحو 6.2%³¹. شهد شهر أيار تداول ما مجموعه 60.1 مليون سهم بقيمة 95.5 مليون دولار أمريكي؛ ما يُشكل زيادة بنسبة 437.6% في العدد و264.6% في قيمة الأسهم المتداولة مقارنة بشهر نيسان 2022.

أصدرت بورصة فلسطين في 25 أيار نتائج الأداء الموحد للشركات المدرجة عن الربع الأول من عام 2022، حيث أظهرت زيادة بنحو 23.7% في صافي الأرباح لتصل إلى 104 مليون دولار أمريكي مقارنة بالربع الأول من عام 2021. سجلت 38 شركة من أصل 47 شركة مدرجة أرباحا (104.9 مليون دولار، أي زيادة بنحو 23.3%)، بينما سجلت ثلاث شركات خسائر بلغ مجموعها 0.89 مليون دولار. من جهة أخرى، لم تقم ست شركات بالكشف عن نتائجها ضمن الإطار الزمني القانوني.

الجديدة، على أن يُدار البرنامج من طرف بنوك محلية في فلسطين، علما أن خمسين مليون من قيمة هذا البرنامج حُصصت للاستثمارات التجارية الجديدة في مُختلف أنحاء قطاع غزة. يُشكل برنامج استدامة أكبر خط تمويل سبق وأن قدمه بنك الاستثمار الأوروبي لسلطة النقد الفلسطينية؛ ما يساعد في توسيع نطاق هذا البرنامج الرامي لتحقيق التعافي الاقتصادي. أطلقت سلطة النقد الفلسطينية هذه المبادرة في أيار 2020 بهدف توفير تمويل بقيمة 300 مليون دولار للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمشاريع المتضررة جراء الجائحة. في حزيران 2021، رصدت سلطة النقد 435 مليون دولار إضافية لبرنامج استدامة، حُصص منها 10 ملايين دولار للمشاريع الصغرى، فيما كُرس سائر ما تبقى لتقديم المزيد من الدعم للمنشآت الصغرى، والصغيرة، والمتوسطة الأكثر تضررا من الجائحة-كما ولدعم المشاريع الناشئة ذات التكلفة التمويلية المنخفضة.²⁴ استفاد من صندوق استدامة أكثر من 2000 مشروع برأس مال بلغ 635 مليون دولار، وعمل البرنامج على المحافظة على ديمومة عمل 19,700 موظف/ة.²⁵ شكلت المنشآت الصغرى التي تقودها نساء نحو 19% (استفادت من البرنامج بفائدة صفرية).

أما البرنامج الثاني، فيشكل أول دعم مخصص من بنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي للانعاش الاقتصادي وجهود إعادة الإعمار والاستثمار التجاري في قطاع غزة. وقد وقع بنك الاستثمار الأوروبي، والاتحاد الأوروبي، وسلطة النقد الفلسطينية مذكرة تفاهم لتقديم 15 مليون يورو إضافية لهذا الغرض في شكل ضمانات من الاتحاد الأوروبي (بقيمة 8 مليون يورو) ومنح تحفيزية (5 مليون يورو) ودعم فني (2 مليون يورو). سيساعد هذا الدعم المزيد من رواد ورائدات الأعمال والشركات الصغيرة في قطاع غزة على الوصول إلى التمويل وتعزيز أنشطة الإقراض من قبل المؤسسات المالية المحلية وتعزيز الاستثمار التجاري والقدرات المالية للشركات المحلية.²⁶

يتمثل البرنامج الثالث بأول خط ائتماني لبنك الاستثمار الأوروبي مع بنك القاهرة عمان - فلسطين مدعوما من الاتحاد الأوروبي لتخفيف مخاطر الائتمان والمخاطر السياسية. يشمل البرنامج تمويل بقيمة 22 مليون دولار من بنك الاستثمار الأوروبي ويديرها بنك القاهرة عمان - فلسطين لصالح الشركات الفلسطينية لإطلاق استثمارات جديدة.

من المتوقع أن تستفيد الشركات الفلسطينية النشطة في مجالات السياحة والتصنيع والخدمات من تمويل الأعمال الجديد المدعوم من الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي، وهو جزء من الاستجابة الشاملة لفريق أوروبا لأزمة كورونا لدعم الانعاش الاجتماعي والاقتصادي المستدام للمنطقة. كما يهدف البرامج إلى تعزيز الاستثمار في مشاريع الطاقة النظيفة، وتسريع التحول الرقمي وتشجيع استخدام التقنيات الخضراء، والاستثمار في الخدمات الصحية والزراعية، والتمكين الاقتصادي للمرأة من خلال توفير التمويل للمشاريع التي تقودها النساء.

دعم قطاع الصحة العامة

خلال حفل افتتاح المكتب، أكد ممثلو منظمة الصحة العالمية وبنك الاستثمار الأوروبي مواصلة التنفيذ الناجح لمهام المساعدة الفنية التي يتم إجراؤها في إطار الشراكة العالمية بين بنك الاستثمار الأوروبي ومنظمة الصحة العالمية من أجل الصحة.²⁷ يدعم بنك الاستثمار الأوروبي منظمة الصحة العالمية لمساعدة وزارة الصحة الفلسطينية في تقييم وإعادة تشكيل استراتيجياتها الوطنية لخدمات الرعاية الصحية الأولية والأورام، علما أن فلسطين هي المنطقة التجريبية الأولى للتعاون بين البنك والمنظمة.

برنامج الصندوق الاستثماري للتمويل المشترك

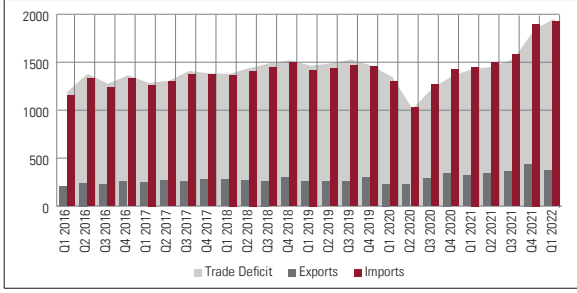
أعلنت وزارة المالية الفلسطينية في 31 أيار عن توفير أكثر من 400 فرصة عمل ضمن «برنامج الصندوق الاستثماري للتمويل المشترك»، من خلال مشروع «التمويل بهدف خلق فرص عمل»، المنفذ من قبل مؤسسة بدائل التنمية (DAI) والممول من البنك الدولي.²⁸ إن برنامج الصندوق الاستثماري عبارة عن منحة لتقاسم المخاطر لدعم استثمارات خاصة سليمة تجاريا لكنها قد لا تعتبر مجدية لما يعتري السوق والمؤسسات من مواطن إخفاق ومخاطر أخرى.²⁹ علاوة على ما سبق، يهدف هذا البرنامج إلى زيادة استثمارات رأس المال

<https://bit.ly/3QBVGFF>, <https://www.pma.ps/ar-24>
<https://bit.ly/3b5eEEu> 25
<https://bit.ly/3QpAeDD> 26
<https://bit.ly/3Hqhwb6> 27
<https://bnews.ps/ar/node/19043> 28
<https://www.f4j.ps/whatwedo/6.html> 29

<https://www.f4j.ps/whatwedo/8.html> 30
<https://web.pex.ps> 31

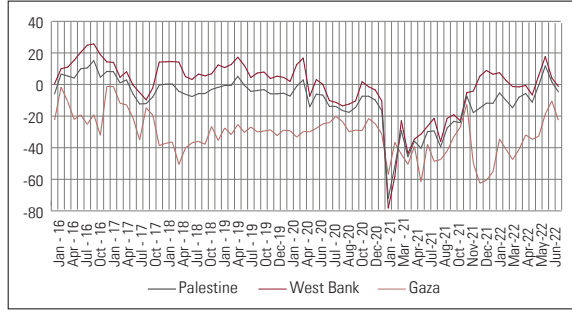
الأداء الاقتصادي الفلسطيني

التجارة
الصادرات، الواردات والعجز التجاري في فلسطين (000' دولار)،
الربع الأول 2016 – الربع الأول 2022



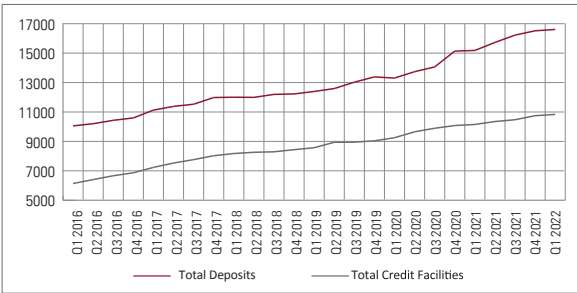
الواردات (الربع الأول 2022): 1,920.8 مليون دولار الصادرات (الربع الأول 2022): 373.1 مليون دولار
العجز التجاري (الربع الأول 2022): 1,547.7 مليون دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مؤشر دورة الأعمال
مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، كانون الثاني 2016 - حزيران 2022



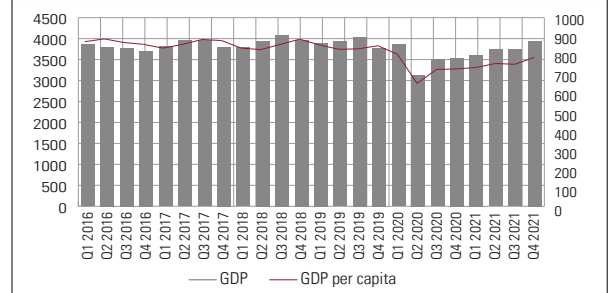
فلسطين (حزيران 2022): -4.7
الضفة الغربية (حزيران 2022): -1.2
غزة (حزيران 2022): -22.6
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

القطاع المصرفي
التسهيلات والودائع في فلسطين (000' دولار)، الربع الأول 2016 - الربع الأول 2022



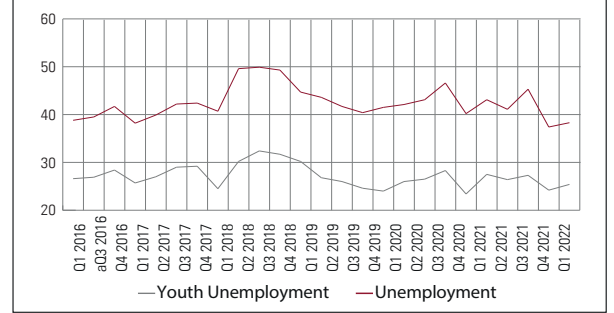
مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الأول 2022): 10,835.09 مليون دولار
مجموع الودائع (الربع الأول 2022): 16,610.30 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

النمو
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة (بالدولار) في فلسطين، الربع الأول 2016 – الربع الرابع 2021



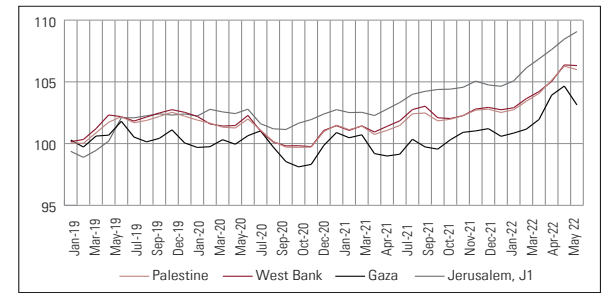
الناتج الإجمالي المحلي (الربع الرابع 2021): 3,940.9 مليون دولار
الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الرابع 2021): 791.4 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

البطالة
البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الأول 2016 - الربع الأول 2022



معدل البطالة (الربع الأول 2022): 25.4% معدل بطالة الشباب (الربع الأول 2022): 38.3%
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التضخم
مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2018)، كانون الثاني 2019 - أيار 2022



فلسطين (أيار 2022): 105.99
الضفة الغربية (أيار 2022): 106.32
غزة (نيسان 2022): 103.13
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية يعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحررها بورتلاند ترست. يمكنك

إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org